



Strategic Supporting
Partner



4-2Jumada II 29-27 /1441 January 2020
Conference Hall –KACST HQ
Riyadh, Saudi Arabia

Organized by



التحديات القانونية المرتبطة بمرض ألزهايمر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،،
انطلاقاً من كون مكتبنا الشريك القانوني للجمعية لما يقارب 7 سنوات، فنلخص التحديات القانونية المرتبطة بمرض
الزهايمر في بلادنا المباركة، والتي نشكر فيها قادتنا والجهات التشريعية والتنفيذية على ما بذلوه وبذلونه مؤخراً لتقليص
هذه التحديات بشكل ملحوظ، وإذ أننا نلخص ماتبقى من هذه التحديات القانونية فهذا لغاية حصرياً لبذل التعاون
المشترك المعهود بين الجهات ذات العلاقة وبين الجمعية لتقليصها في قادم الأيام لما فيه المصلحة العامة لمرضى الزهايمر
وذويهم وتيسير الدعم الذي يستحقونه.

التحديات القانونية:

أولاً: تحديد المركز القانوني لمرضى الزهايمر:

يقصد بالمركز القانوني هو الوضع القانوني للفرد في المجتمع، فإذا علمنا أن الزهايمر مرض قابل لإصابة أي فرد في المجتمع، فإن وزارة الصحة تعتبر مسؤولة تجاه المرضى وهي المصدر المنشئ للحقوق الخاصة بالمرضى أمام الجهات القضائية والتنفيذية.

ومن هنا نشكر ما تم بذله مؤخراً من قبل وزارة الصحة من وضع برامج وندوات وعيادات مجانية وأطباء لخدمة مرضى الزهايمر وتقديم التوعية لذويهم، ونتأمل منهم أخذ المبادرة بإصدار تعميم موجه إلى الجهات القضائية والتنفيذية لتحديد التشخيص الطبي لأهمية مرض الزهايمر وكيفية التعامل معه بما له من حقوق وما عليه من التزامات.

ثانياً: تشريع حقوق مريض الزهايمر وذويه وتوحيد التكيف القضائي وتعامل الجهات التنفيذية:

- ❖ إصدار لوائح أو سياسات معتمدة من وزير الصحة للعمل بموجبها من خلال الجهات التنفيذية لذكر ما استقر إليه الطب الحديث من حقوق مريض الزهايمر وآلية التعامل معه من قبل الجهات العامة والخاصة، حيث يغيب عن هذه الجهات مصدر المعلومة بكيفية التعامل مع مريض الزهايمر قانوناً ويطلبون مرجعية وزارة الصحة.
- ❖ حيث تعتمد وزارة العدل ومحاكمها الموضوعية والتنفيذية إلى اختصار إجراءات التقاضي وتوحيد المبادئ القضائية لضمان استقرار الجهاز العدلي بالتعامل مع الحالات القضائية على اختلاف ظروفها، فإننا نرى من المناسب خصوصاً في هذا الوقت التنسيق من قبل القائمين على وزارة الصحة ووزارة العدل بإصدار التعاميم اللازمة لضمان إحاطة القضاء بالتكيف الفقهي والصحي لمريض الزهايمر بشكل يختصر فيه وقت وجهد الجهاز القضائي بتكييف كل حالة على حده أو إدخال مريض الزهايمر –على اختلاف درجاته- تحت الأحكام الفقهية العامة لأمراض الخرف.
- ❖ استفادة الجهات التنفيذية والشرط من المعلومات التي تخص مريض الزهايمر لدى الجمعية (بشكل رسمي) وذلك لتوحيد جهود حمايتهم أثناء فقدان ووقايتهم من الغير.

ثالثاً: دعم المصاريف العلاجية لمريض الزهايمر:

عطفًا على ما قامت به وزارة الصحة مشكورة من جهود تجاه تصنيف مريض الزهايمر من ذوي الإعاقة بشكل يعطي المريض امتيازات قانونية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات، فإننا نترقب الدعم اللازم لدفع عجلة تحصيل هذه الحقوق من خلال ما يلي:

- التنسيق مع الجهات المعنية بأدوية وعلاجات مريض الزهايمر لتخفيض تكلفتها.
- تغطية مصاريف مراجعات وأدوية مريض الزهايمر في بوليصات تأمين خاصة.

ختاماً، لا نعتبر ما نقدمه من دعم قانوني من مكتبتنا إلى الجمعية إلا واجباً علينا تجاه ثقة نعتز بها لإكمال جهود
مشتركه.

ونشكر الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر وكافة الجهات في القطاعين العام والخاص على ما يبذلونه من دعم
وتعاون لأمحدود لاختصار الوقت والجهد لتحقيق الأمداف المنشودة والتي تم تأسيس الجمعية لأجلها لخدمة فئة
غالية على قلوبنا في بلد معطاء بدعم القائمين عليه وفقهم الله وسدد خطاهم.

وتقبلوا منا خالص التحية والتقدير،،

محمد بن عبدالعزیز العقيل

الشريك المدير

مكتب محمد بن عبدالعزیز العقيل

محامون ومستشارون قانونيون